

الفصل الأول الطرق العادية لإبرام الصفقات العمومية مقدمة الفصل : يشكل طلب العروض القاعدة العامة لإبرام الصفقات العمومية بإعتباره يضمن الشفافية و النزاهة في الإجراءات و حرية المنافسة بين المتعهدين المتعاقدين مع المصلحة المتعاقدة كما كفل به حق المشاركة لكل العارضين، و قيد جهة الإدارة بجملة من الإجراءات تؤدي في مجملها لفقد الإدارة حريتها في إختيار المتعامل المتعاقد معها لأسباب موضوعية يأتي على رأسها ترشيد النفقات العمومية و إبعادها عن المعاملات المشبوهة و تفضيل عارض عن آخر، و كذلك إضفاء المبادئ التي تقوم عليها إبرام الصفقات العمومية. و لذلك أولاه المشرع بأهمية في مختلف القوانين و التنظيمات المتعلقة بالصفقات العمومية، بدءا من الأمر 67 - 90 إلى غاية المرسوم الرئاسي 15 - 247 المتضمن تنظيم قانون الصفقات العمومية و تفويضات المرفق العام و بالرجوع إلى المادة 39 منه التي تنص على أنه : " تبرم الصفقات العمومية وفقا لإجراء طلب 1 العروض الذي يشكل القاعدة العامة، أو وفق لإجراء التراضي